الجَوَاهِرُ المُنتَظمَاتُ

شَرحُ نَظّمِ الـمَقُولَاتِ

لِأحْمَدَ السّجَاعِيّ

فِي خَرائطَ ذِهنيّةٍ

عُنِيَ بِهِ مُصْطفى دَنْقَش

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن تنزه عن سمات المخلوقات، وتقدس من الكمِّ والكيف وسائر المنقصات، وصلاة وسلاما على سيدنا محمد الجامع للحِكَم وعلى آله وأصحابه جواهر الفضل، مَن بِهِم عقدُ المعارف انتظم.

وبعدُ فيقول الفقير إلى مولاه أحمد السجاعي -لايزال في سبيل الخيرات ساعي-: هذا شرح لطيف وأنموذج شريف لنظمي (المقولات)، يُتمِّمُ مفاده و يبين مراده مستمدا ذلك من المواقف وشروحه وغيرها من الكتب المعتبرات، سالكا سبيل الإيجاز مع توضيح المراد، وبالله أستعين وأستعيذ من شياطين الإنس والجن في الدنيا ويوم التناد، وسميته (الجواهر المنتظمات في **عقود المقولات**)

وقد قلت بعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وأحبابه المفضلة

منظومة السجاعيّ

١ إنَّ المَقْـــولاَتِ لَـــدَيْهِمْ تُحْصَـــرُ — فـي الْعَشْـرِ وَهْـيَ عَـرَضٌ وَجَـوْهَرُ

٢ فَـــأَوَّلٌ لَـــهُ وُجُـــودٌ قامَـــا — بِـــالْغَيْرِ وَالثَّـــانِي بِـــنفس دَامَـــا

٣ مَـــا يَقْبَـلُ الْقِسْـمَةَ بالـذَّاتِ فكَـمّْ — وَالْكَيْـفُ غَيْـرُ قابِـلٍ بِهَـا ارْتَسَـمْ

٤ أَيْـنٌ حُصُـولُ الْجِسْمِ فـي المَكَـانِ — مَتَـــى حُصُـــولٌ خُـــصَّ بالأزْمَـــانِ

٥ وَنِسْـــبَةٌ تَكَـــرَّرَتْ إضَـــافَةْ — نَحْـــوُ أبُـــوَّةٍ إخَـــا لَطَافَـــهْ

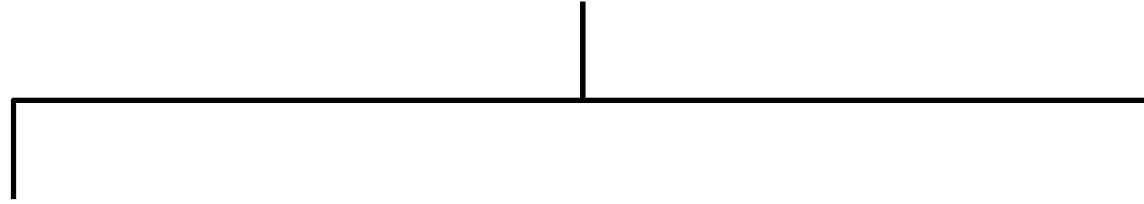
٦ وَضْـــعٌ عُـــرُوضُ هَيْئَـــةٍ بِنِسْـــبَةِ — لِجُزْئِـــهِ وَخَـــارِجٍ فَأَثْبِـــتِ

٧ وَهَيْئَـــةٌ بِمَـــا أَحَـــاطَ وَانْتَقَـــلْ — مِلْـــكٌ كَثَـــوْبٍ أو إهَـــابٍ اشْـــتَمَلْ

٨ أنْ يَفْعَـــلَ التَّـــأْثِيرُ أنْ يَـــنْفَعِلاَ — تَـــأَثُّرٌ مَـــا دَامَ كُـــلٌّ كَمَـــلاَ

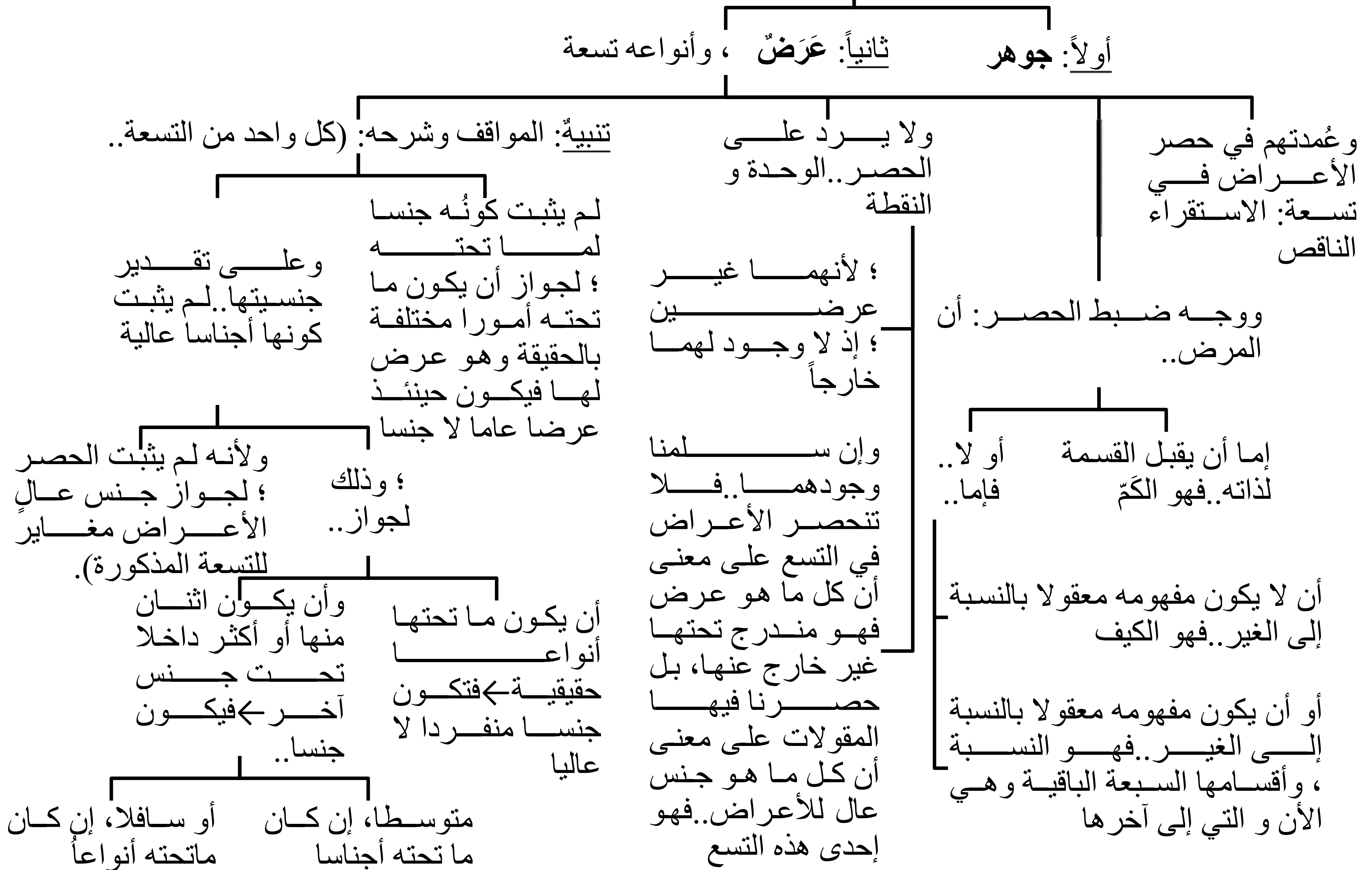
الْمُقَدِّمَة

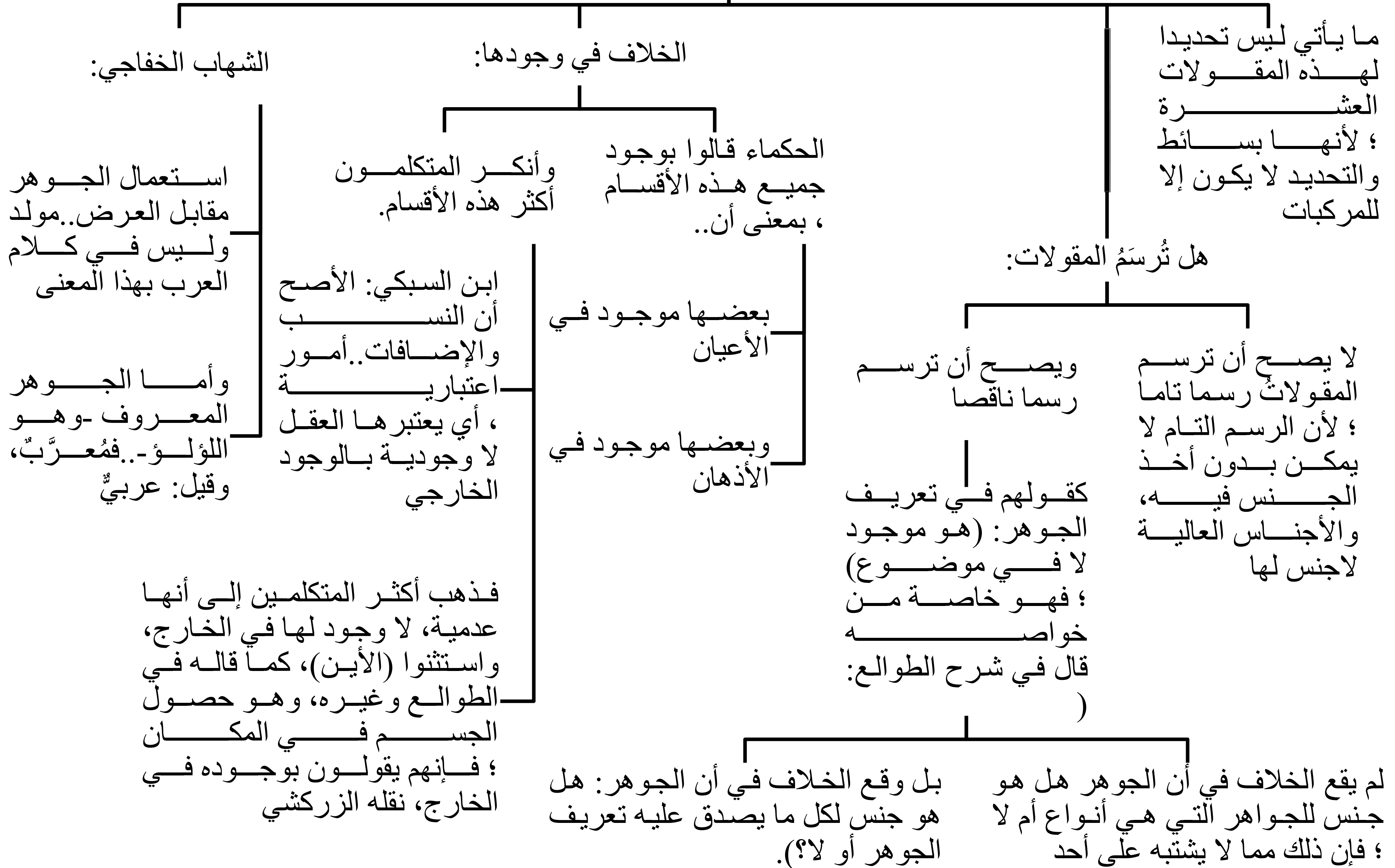
إنَّ المَقُولاَتِ لَدَيْهِمْ تُحْصَرُ.. فِى الْعَشْرِ



المقولات..جمع مقولةٍ، والمراد بها (**لديهم**) أي في اصطلاح الحكماء: (الأجناس العالية الموجودات عند الحكماء)

وتُحصَرُ **في عشرٍ**، سيأتي بيانُها:


وَهْيَ عَرَضٌ وَجَوْهَرُ
أولاً: جوهر
ثانياً: عَرَضٌ ، وأنواعه تسعة
وعُمدتهم في حصر الأعراض في تسعة: الاستقراء الناقص
ووجه ضبط الحصر: أن المرض..
إما أن يقبل القسمة لذاته..فهو الكَمّ
أو لا.. فإما..
أن لا يكون مفهومه معقولا بالنسبة إلى الغير..فهو الكيف
أو أن يكون مفهومه معقولا بالنسبة إلى الغير..فهو النسبة ، وأقسامها السبعة الباقية وهي الأن و التي إلى آخرها
ولا يرد على الحصر..الوحدة و النقطة
؛ لأنهما غير عرضين ؛ إذ لا وجود لهما خارجاً
وإن سلمنا وجودهما..فلا تنحصر الأعراض في التسع على معنى أن كل ما هو عرض فهو مندرج تحتها غير خارج عنها، بل حصرنا فيها المقولات على معنى أن كل ما هو جنس عال للأعراض..فهو إحدى هذه التسع
تنبيهٌ: المواقف وشرحه: (كل واحد من التسعة..
لم يثبت كونُه جنسا لما تحته ؛ لجواز أن يكون ما تحته أمورا مختلفة بالحقيقة وهو عرض لها فيكون حينئذ عرضا عاما لا جنسا
وعلى تقدير جنسيتها..لم يثبت كونها أجناسا عالية
؛ وذلك لجواز..
ولأنه لم يثبت الحصر ؛ لجواز جنس عالٍ الأعراض مغاير للتسعة المذكورة).
أن يكون ما تحتها أنواعا حقيقية←فتكون جنسا منفردا لا عاليا
وأن يكون اثنان منها أو أكثر داخلا تحت جنس آخر←فيكون جنسا..
متوسطا، إن كان ما تحته أجناسا
أو سافلا، إن كان ماتحته أنواعاً


تنبيهات حول المقولات:
ما يأتي ليس تحديدا لهذه المقولات العشرة ؛ لأنها بسائط والتحديد لا يكون إلا للمركبات
هل تُرسَمُ المقولات:
لا يصح أن ترسم المقولاتُ رسما تاما ؛ لأن الرسم التام لا يمكن بدون أخذ الجنس فيه، والأجناس العالية لاجنس لها
ويصح أن ترسم رسما ناقصا
كقولهم في تعريف الجوهر: (هو موجود لا في موضوع) ؛ فهو خاصة من خواصه قال في شرح الطوالع:)
لم يقع الخلاف في أن الجوهر هل هو جنس للجواهر التي هي أنواع أم لا ؛ فإن ذلك مما لا يشتبه على أحد
بل وقع الخلاف في أن الجوهر: هل هو جنس لكل ما يصدق عليه تعريف الجوهر أو لا؟).
الخلاف في وجودها:
الحكماء قالوا بوجود جميع هذه الأقسام ، بمعنى أن..
بعضها موجود في الأعيان
وبعضها موجود في الأذهان
وأنكر المتكلمون أكثر هذه الأقسام.
ابن السبكي: الأصح أن النسب والإضافات..أمور اعتبارية ، أي يعتبرها العقل لا وجودية بالوجود الخارجي
فذهب أكثر المتكلمين إلى أنها عدمية، لا وجود لها في الخارج، واستثنوا (الأين)، كما قاله في الطوالع وغيره، وهو حصول الجسم في المكان ؛ فإنهم يقولون بوجوده في الخارج، نقله الزركشي
الشهاب الخفاجي:
استعمال الجوهر مقابل العرض..مولد وليس في كلام العرب بهذا المعنى
وأما الجوهر المعروف -وهو اللؤلؤ-..فمُعرَّبٌ، وقيل: عربيٌّ

(فَأَوَّلٌ لَهُ وُجُودٌ قامَا..بِالْغَيْرِ) وهو العرض

تعريف العرض: (موجود قائم بِمتحيزٍ) المواقف ، السيد في شرحه: هذا هو المختار في تعريفه

؛ وذلك لأنه خرج منه..

١- الإعلام والسلوب ؛ إذ ليست موجودة

٢- والجواهر ؛ إذ هي غير قائمة بمتحيز

٣- ذات الرب وصفاته

ومعنى القيام بالغير:

١- الاختصاص الناعت وهو الصحيح

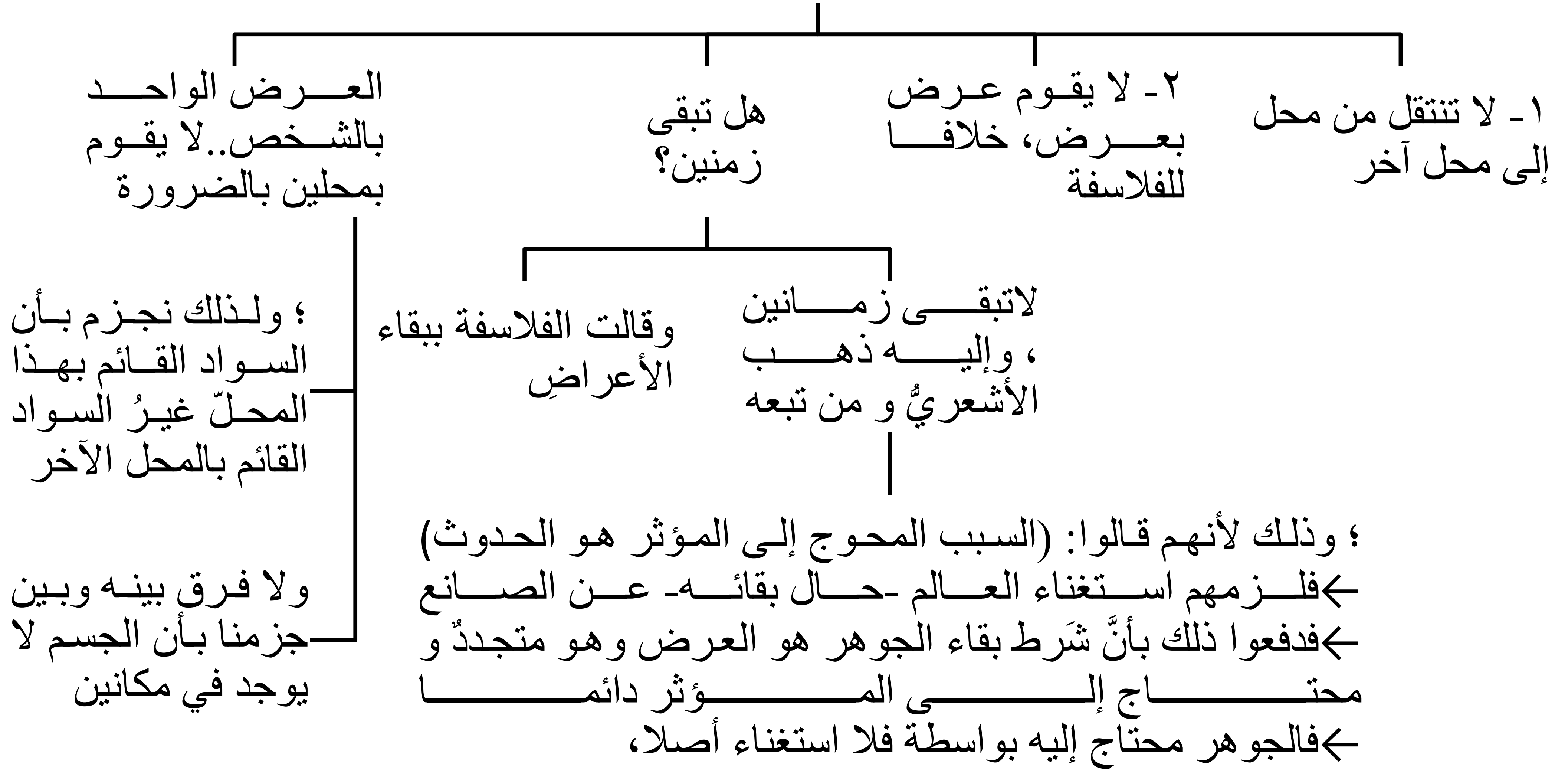
٢- أو التبعية في التحيز

(إدخال (**ال**) على (**غير**)..

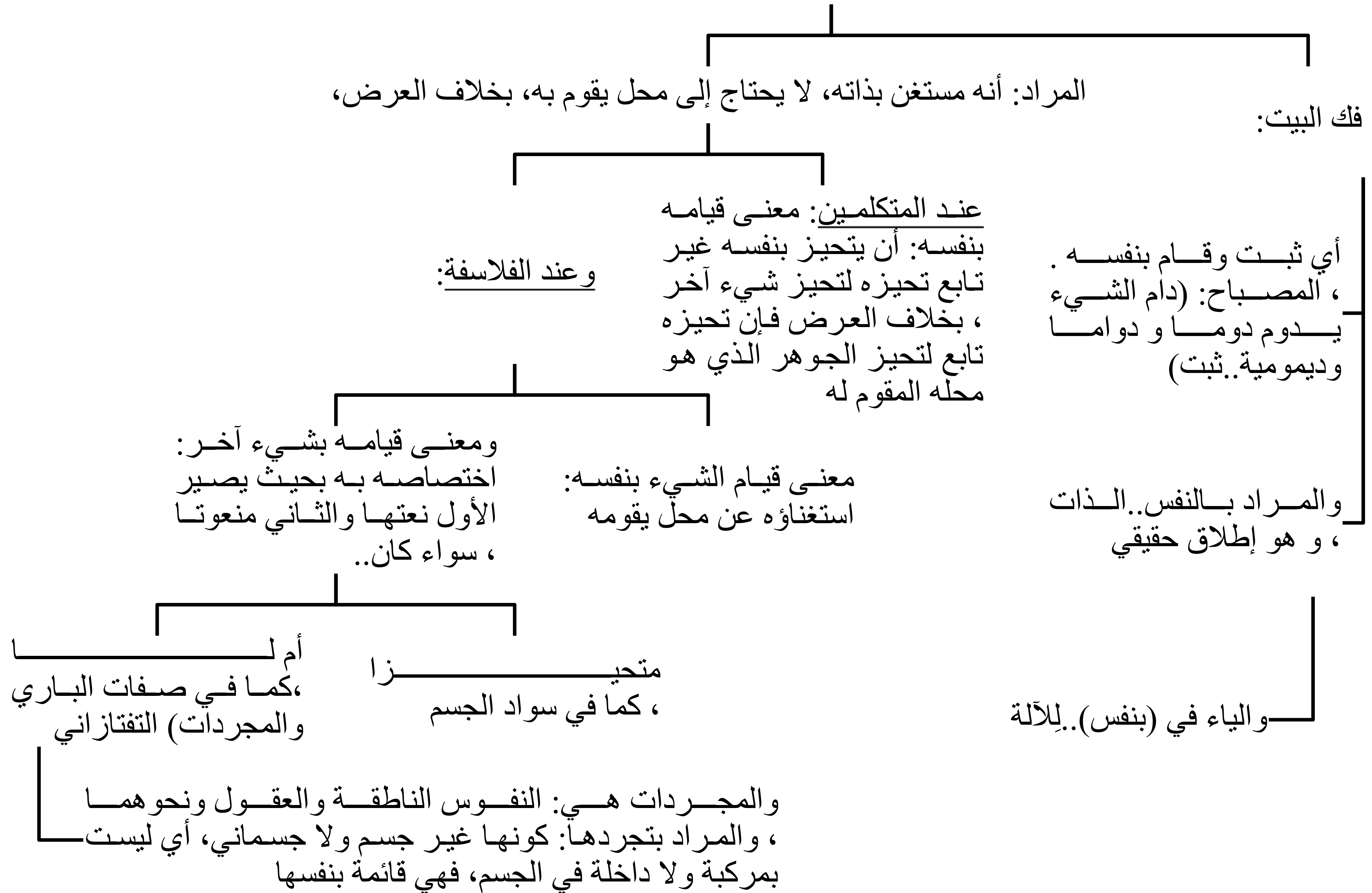
جائز عند بعضهم، وإن كانت متوغلة في الإبهام ؛ كما وصف بها المعرفة في {غير المغضوب عليهم} لأنها أشبهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة فعوملت معاملتها ووصفت بها المعرفة ، ولما حصل الشبه بذلك..جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافة وهي (**أل**)

والأكثرون على المنع ؛ لعدم الفائدة في إدخالها إذ لا تخصيص بإدخال أداة التعريف عليها بخلاف، الإضافة فتفيدها التخصيص) بالمعنى من المصباح وغيره

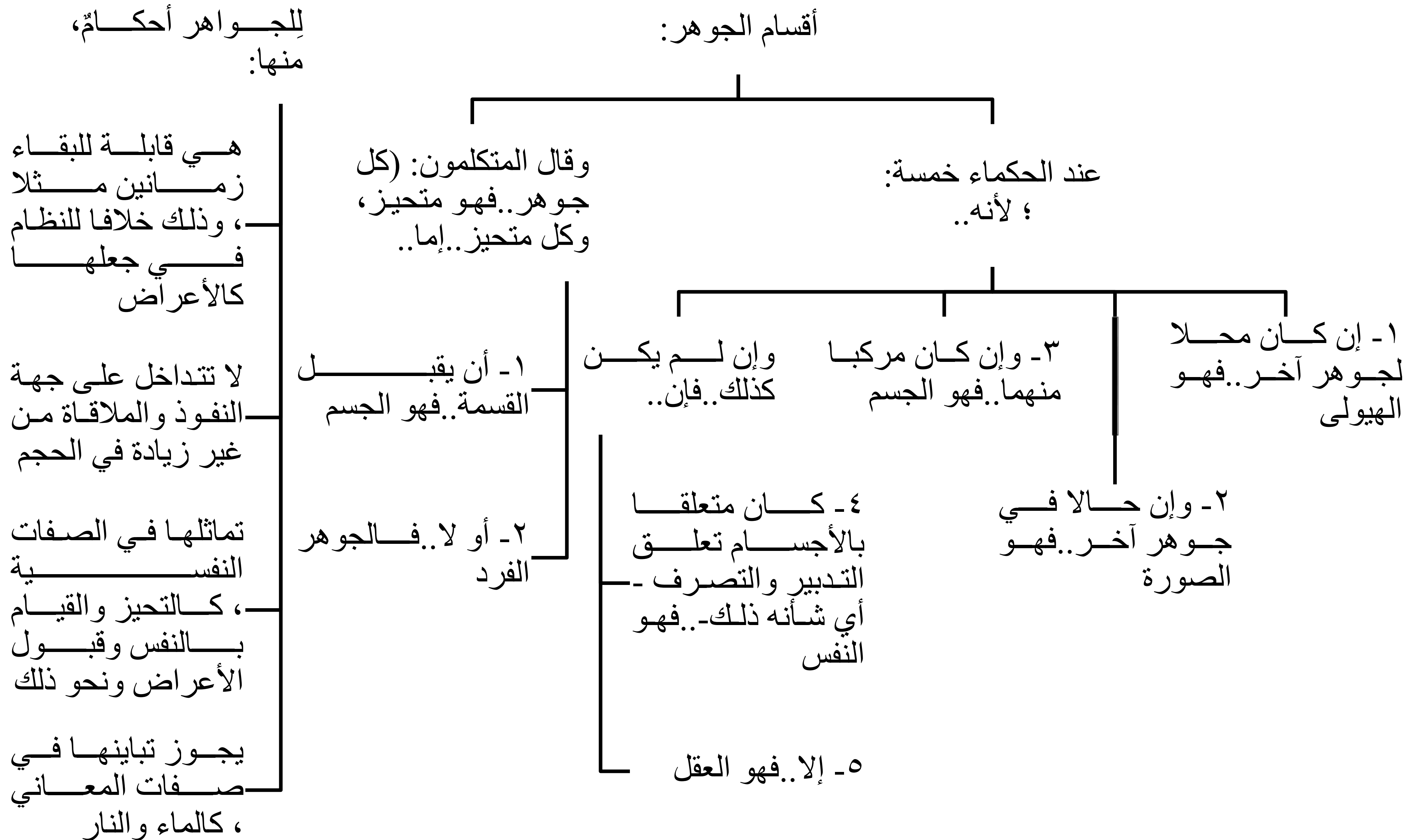
للأعراض أحكامٌ، منها:



المَقُولَة الأولى: الجَوْهَر

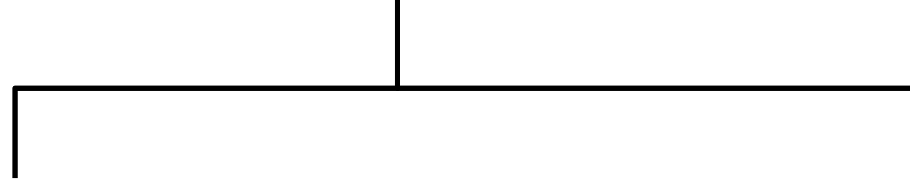

المقولة الأولى: (**وَالثَّانِي بنفس دَامَا**) وهو الجوهر
فك البيت:
أي ثبت وقام بنفسه . المصباح: (دام الشيء يدوم دوما و دواما وديمومية..ثبت)
والمراد بالنفس..الذات ، و هو إطلاق حقيقي
والياء في (بنفس)..لِلآلة
المراد: أنه مستغن بذاته، لا يحتاج إلى محل يقوم به، بخلاف العرض،
عند المتكلمين: معنى قيامه بنفسه: أن يتحيز بنفسه غير تابع تحيزه لتحيز شيء آخر ، بخلاف العرض فإن تحيزه تابع لتحيز الجوهر الذي هو محله المقوم له
وعند الفلاسفة:
معنى قيام الشيء بنفسه: استغناؤه عن محل يقومه
ومعنى قيامه بشيء آخر: اختصاصه به بحيث يصير الأول نعتها والثاني منعوتا ، سواء كان..
متحيزا ، كما في سواد الجسم
أم لا ،كما في صفات الباري والمجردات) التفتازاني
والمجردات هي: النفوس الناطقة والعقول ونحوهما ، والمراد بتجردها: كونها غير جسم ولا جسماني، أي ليست بمركبة ولا داخلة في الجسم، فهي قائمة بنفسها

تابع المقولة الأولى: الجوهر



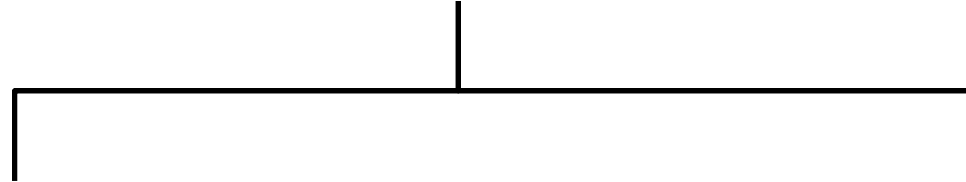
المقولة الثانية:
الكَمّ

مقدمات:



وهذه إلى النهاية..أعراضٌ

ابتدأتُ بالكم..لأنه أعم وجودا من الكيف ؛ فأحد قسمي الكمّ..العددُ..



يعُمّ المجردات العارية عن الكيفيات

وأصح وجودا من الأعراض النسبية التي لا تقرر لها في ذوات موضوعاتها إلا بالنسبة إلى غيرها كتقرر الكميات والكيفيات

(مَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ بِالذَّاتِ فَكَمٌّ)
بيانُ التعريف:

القسمة هي: فرض شيء غير شيءٍ

هذا هو المراد هنا و ليدخل الكم المتصل والمنفصل، وتطلق على الافتراق بحيثُ يحصلُ للجسم هويتان

وهذا المعنى لا يلحق المقدار ؛ لأن الملحوق يجب بقاؤه عند اللاحق، والمقدار الواحد إذا انفصل..فقد علم وحصل هناك مقداران لم يكونا موجودين بالفعل قبل الانفصال، بل القابل للانقسام بهذا المعنى هو المادة الباقية بعينها دون المقدار الذي هو الكم المتصل

(بالذات) أي بذاته ؛ لإخراج الكم بالعرض، وهو أربعة:

١- محل الكم، كالجسم ؛ إذ هو محلٌّ..
بحسب المقدار الحال فيه
أو بحسب العدد إذا كان الجسم متعددا

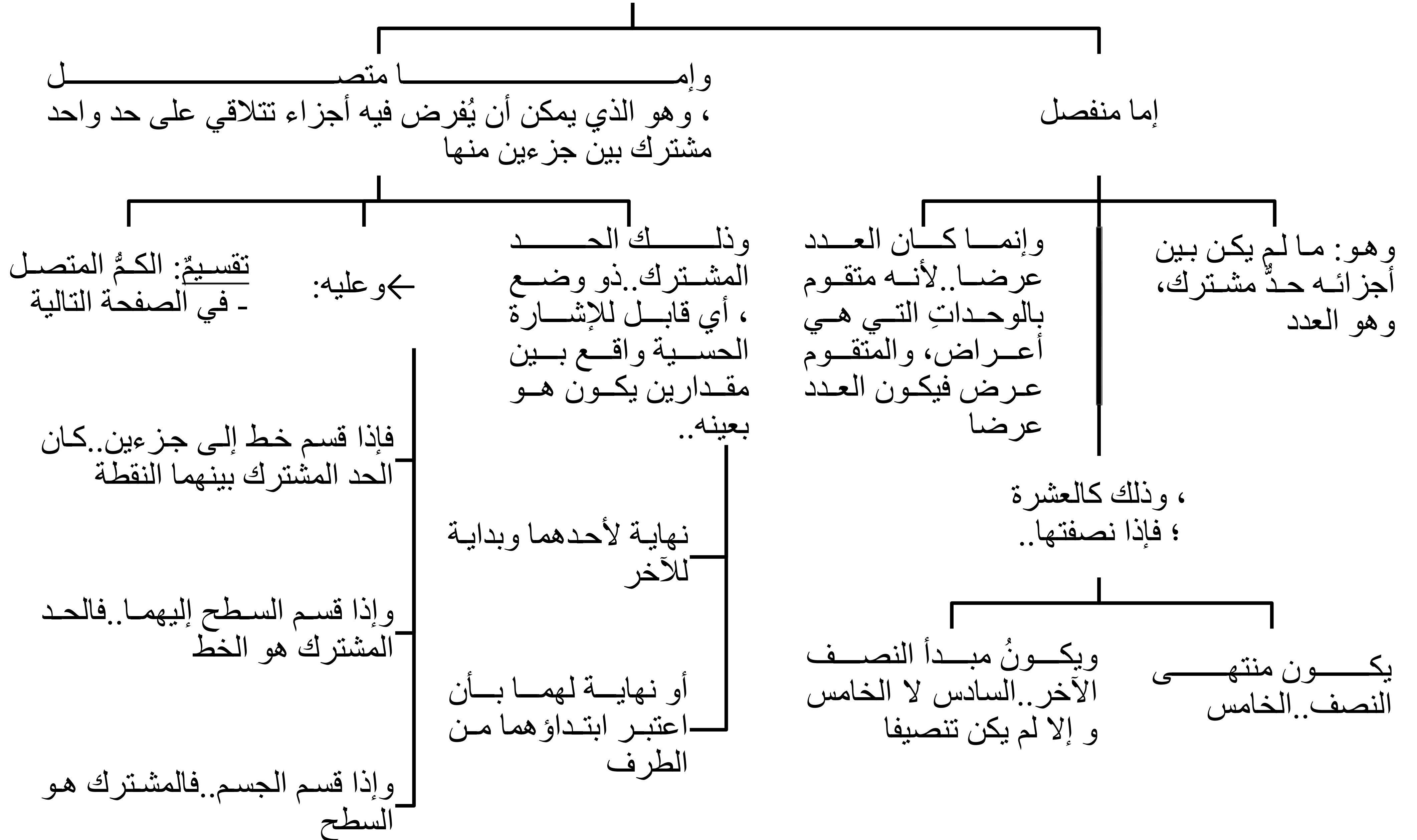
٢- الحالُّ في الكم
، كالضوء القائم بالسطح
وكالطول والقِصر العارضين للخط

٣- الحال في محلّ الكمّ، كالبياض الحالّ في الجسم ؛ فإنه مع الكم المتصل الذي هو المقدار..محلهما الجسم

٤- متعلق الكم، كالعلم المتعلق بمعلومين

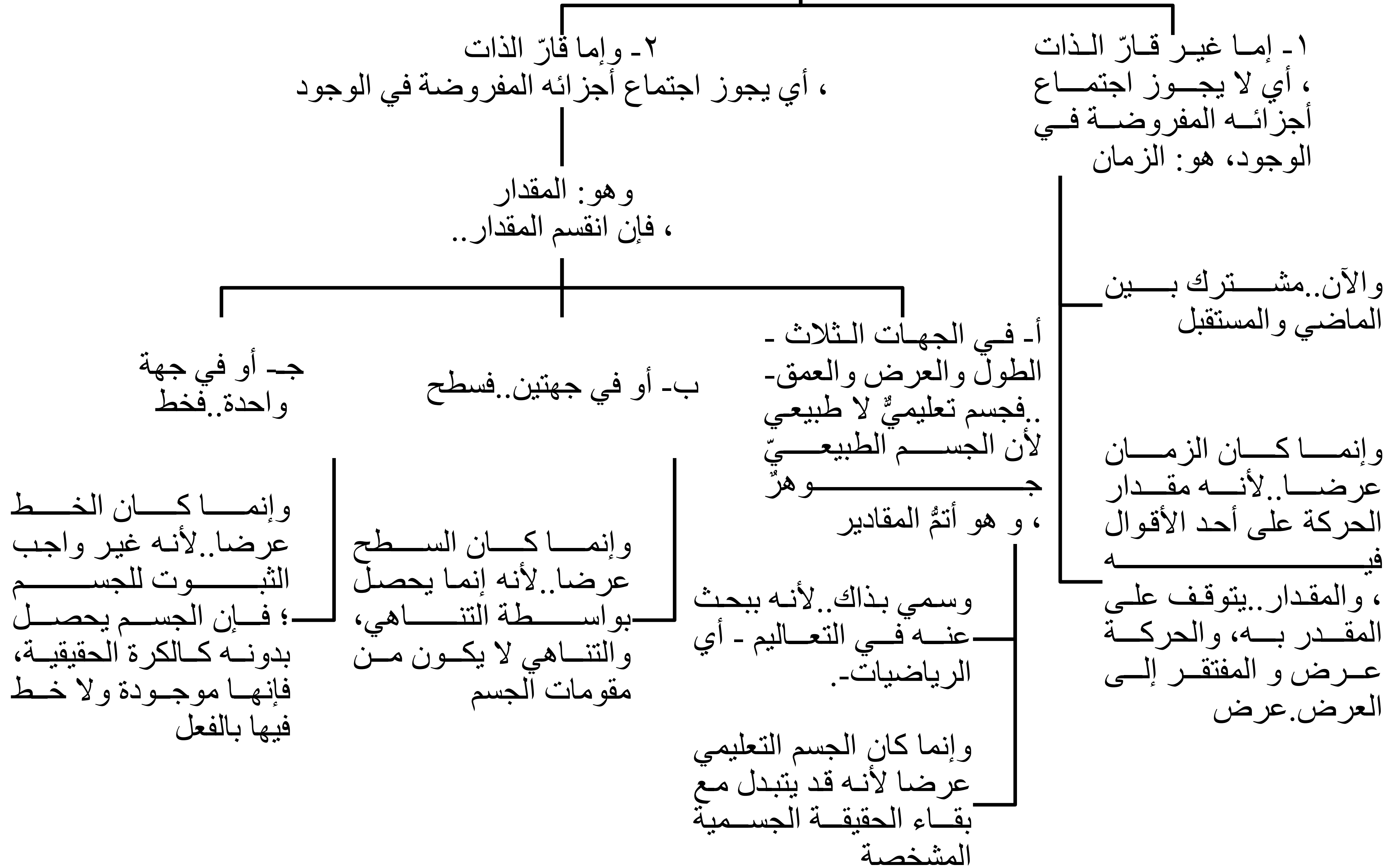
(فكم) أي (فهو كمٌّ) بتشديد الميم، ووقف عليه بالسكون ، وإنما شددت لأنَّ(كم) اسم ناقص، والأسماء الناقصة إذا جعلت أعلاما..شدد الحرف الأخير منها

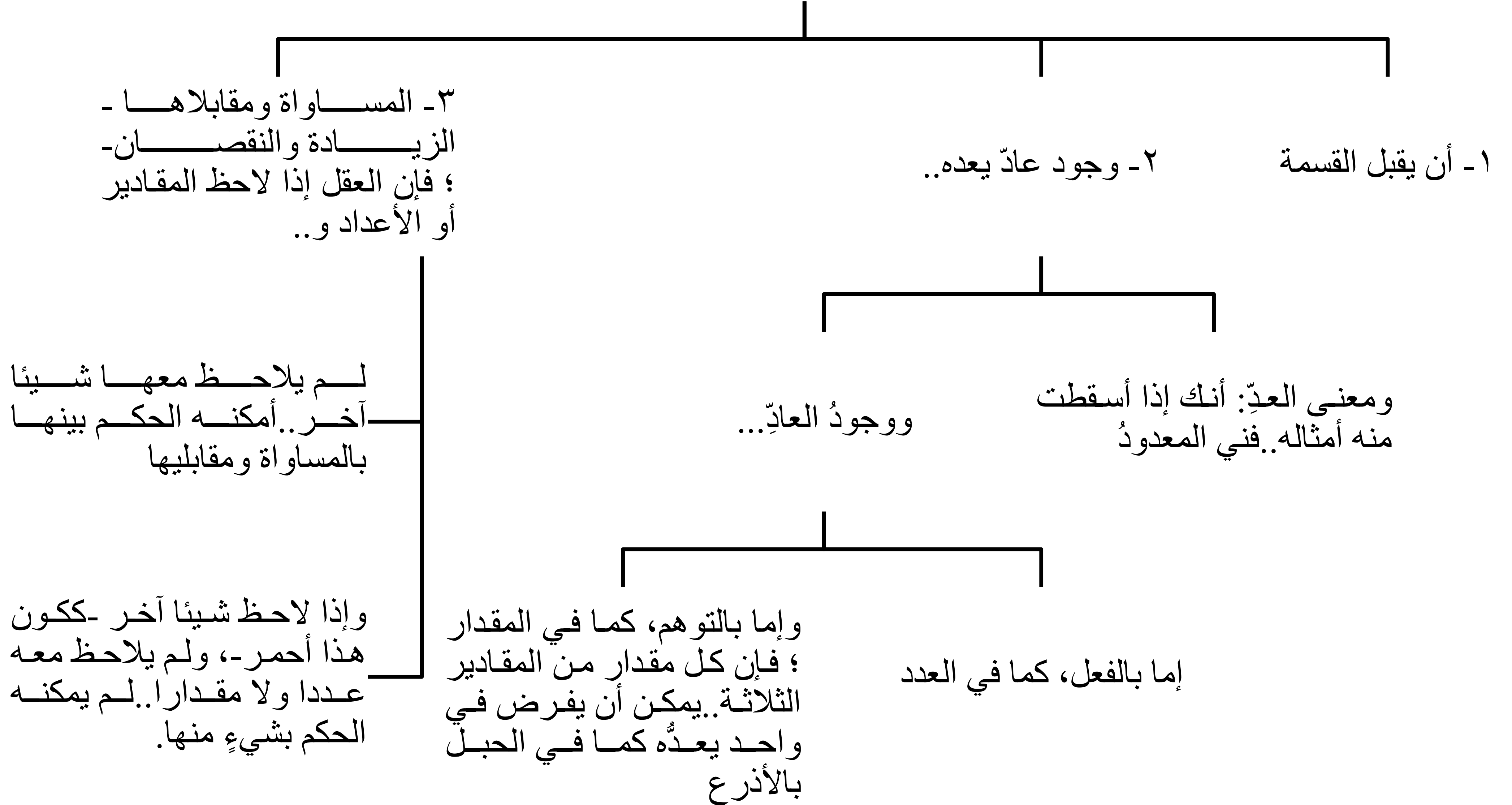
تقسيمٌ: الكمُّ..



إما منفصل
وهو: ما لم يكن بين أجزائه حدٌّ مشترك، وهو العدد
وإنما كان العدد عرضا..لأنه متقوم بالوحداتِ التي هي أعراض، والمتقوم عرض فيكون العدد عرضا
، وذلك كالعشرة ؛ فإذا نصفتها..
يكون منتهى النصف..الخامس
ويكونُ مبدأ النصف الآخر..السادس لا الخامس و إلا لم يكن تنصيفا
وإما متصل
، وهو الذي يمكن أن يُفرض فيه أجزاء تتلاقي على حد واحد مشترك بين جزءين منها
وذلك الحد المشترك..ذو وضع ، أي قابل للإشارة الحسية واقع بين مقدارين يكون هو بعينه..
نهاية لأحدهما وبداية للآخر
أو نهاية لهما بأن اعتبر ابتداؤهما من الطرف
وعليه:
فإذا قسم خط إلى جزءين..كان الحد المشترك بينهما النقطة
وإذا قسم السطح إليهما..فالحد المشترك هو الخط
وإذا قسم الجسم..فالمشترك هو السطح
تقسيمٌ: الكمُّ المتصل - في الصفحة التالية

تقسيمٌ: الكمُّ المتصل..




للكمِّ خواص ثلاث يتوصل بها إلى معرفة حقيقته
١ـ أن يقبل القسمة
٢ـ وجود عادّ يعده..
٣ـ المساواة ومقابلاها ـ الزيادة والنقصان- ؛ فإن العقل إذا لاحظ المقادير أو الأعداد و..
ومعنى العدِّ: أنك إذا أسقطت منه أمثاله..فني المعدودُ
ووجودُ العادِّ...
إما بالفعل، كما في العدد
وإما بالتوهم، كما في المقدار ؛ فإن كل مقدار من المقادير الثلاثة..يمكن أن يفرض في واحد يعدُّه كما في الحبل بالأذرع
لم يلاحظ معها شيئا آخر..أمكنه الحكم بينها بالمساواة ومقابليها
وإذا لاحظ شيئا آخر -ككون هذا أحمر-، ولم يلاحظ معه عددا ولا مقدارا..لم يمكنه الحكم بشيءٍ منها.

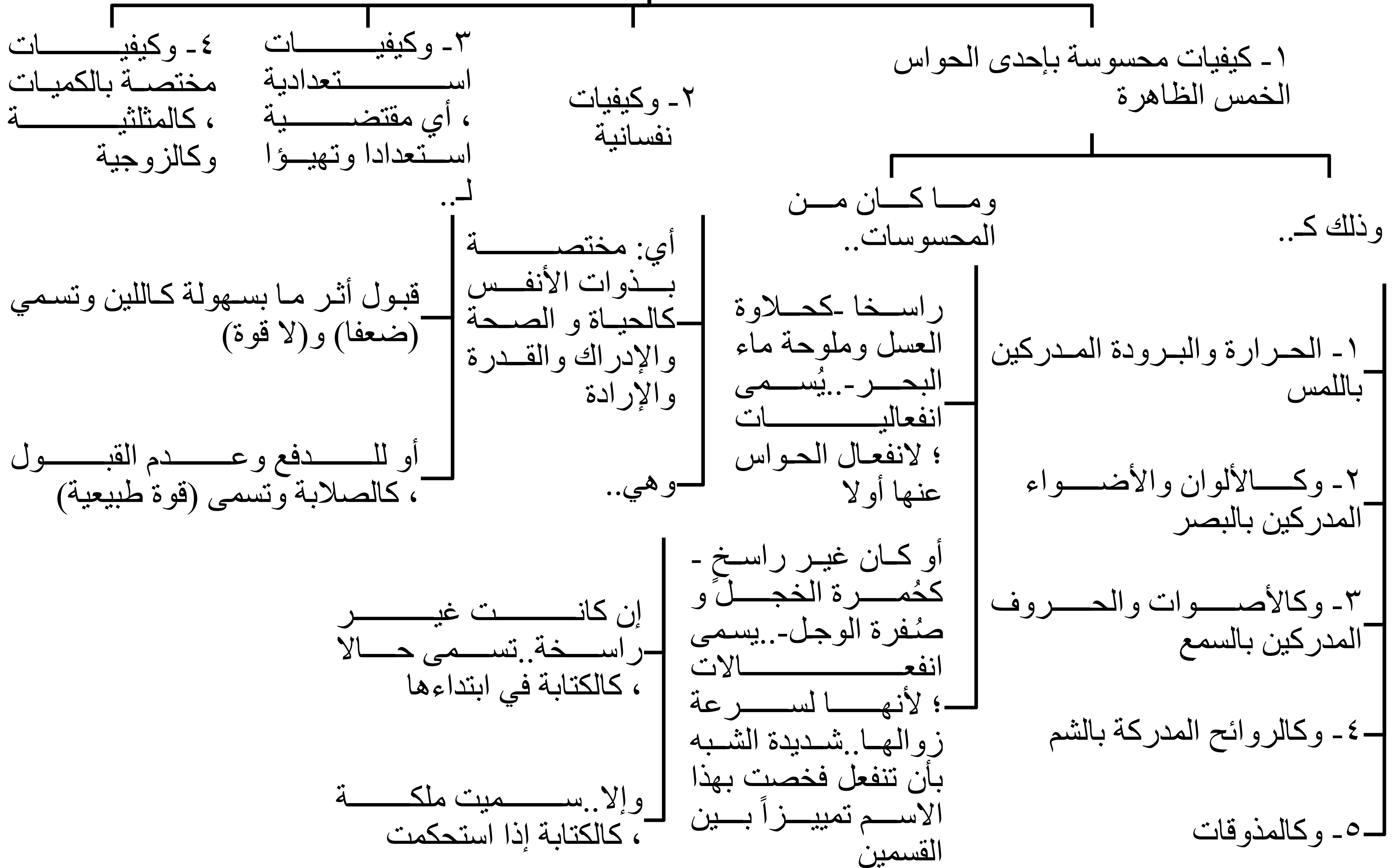
المقولة الثالثة:
الكيف

(وَالْكَيْفُ غَيْرُ قابِلٍ بِهَا أرْتَسَمْ)

هو: عرض غير قابل للقسمة والنسبة بالذات ، أي لا يقبل القسمة ولا النسبة لذاته

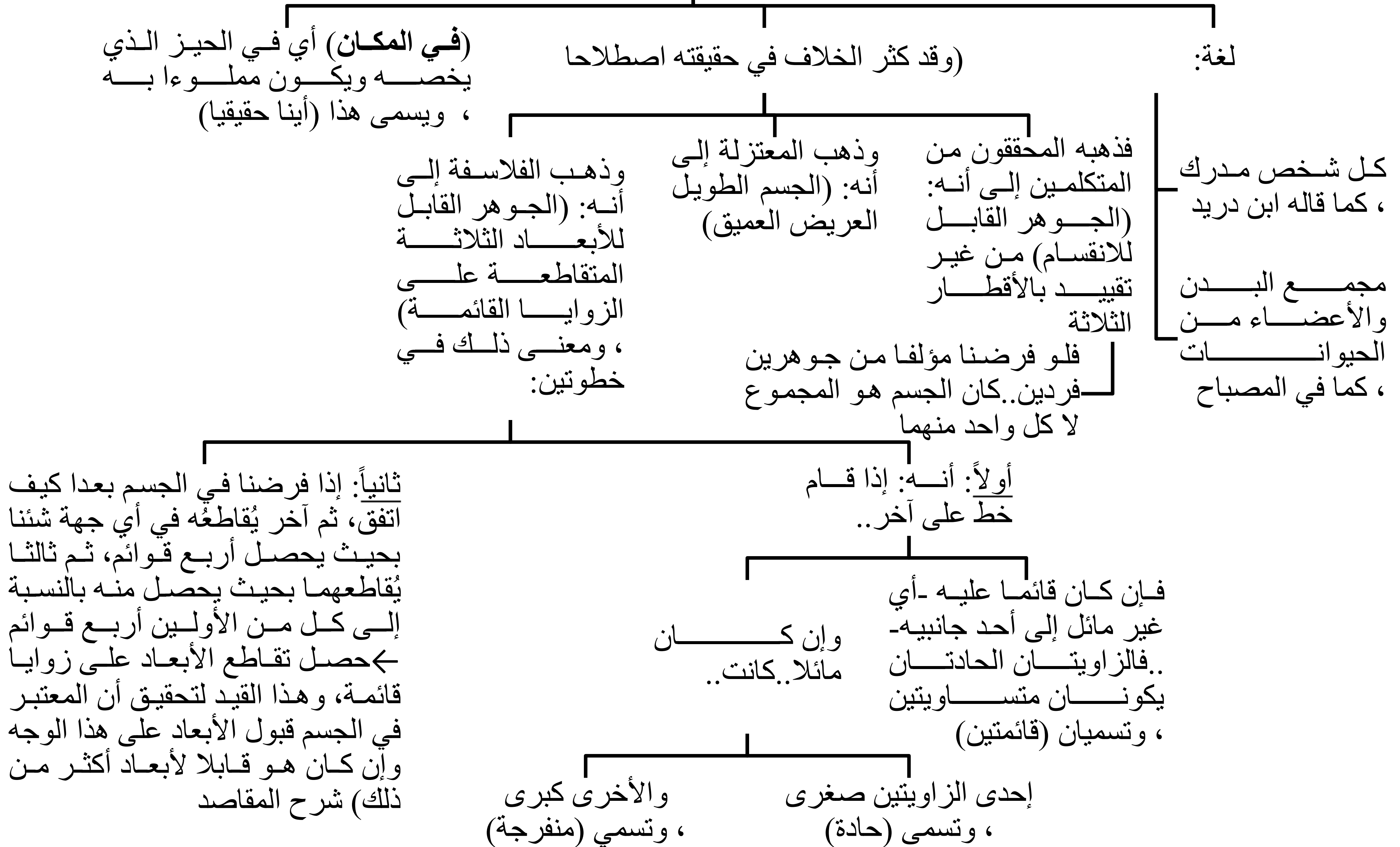


أقسام الكيف أربعة:

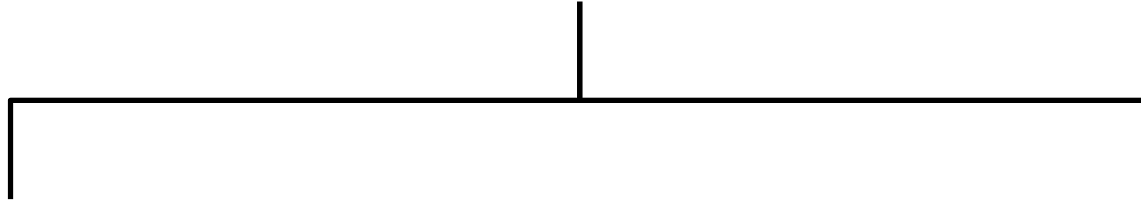


مُصْطفَى دَنْقَش

المقولة الرابعة:
الأين


(أَيْنٌ حُصُولُ الْجِسْمِ الطبيعي في المَكَانِ)
الجسم الطبيعي هو:
لغة:
كل شخص مدرك ، كما قاله ابن دريد
مجمع البدن والأعضاء من الحيوانات ، كما في المصباح
(وقد كثر الخلاف في حقيقته اصطلاحا
فذهبه المحققون من المتكلمين إلى أنه: (الجوهر القابل للانقسام) من غير تقييد بالأقطار الثلاثة
فلو فرضنا مؤلفا من جوهرين فردين..كان الجسم هو المجموع لا كل واحد منهما
وذهب المعتزلة إلى أنه: (الجسم الطويل العريض العميق)
وذهب الفلاسفة إلى أنه: (الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة المتقاطعة على الزوايا القائمة) ، ومعنى ذلك في خطوتين:
أولاً: أنه: إذا قام خط على آخر..
فإن كان قائما عليه -أي غير مائل إلى أحد جانبيه- ..فالزاويتان الحادثتان يكونان متساويتين ، وتسميان (قائمتين)
وإن كان مائلا..كانت..
إحدى الزاويتين صغرى ، وتسمى (حادة)
والأخرى كبرى ، وتسمي (منفرجة)
ثانياً: إذا فرضنا في الجسم بعدا كيف اتفق، ثم آخر يُقاطعُه في أي جهة شئنا بحيث يحصل أربع قوائم، ثم ثالثا يُقاطعهما بحيث يحصل منه بالنسبة إلى كل من الأولين أربع قوائم ←حصل تقاطع الأبعاد على زوايا قائمة، وهذا القيد لتحقيق أن المعتبر في الجسم قبول الأبعاد على هذا الوجه وإن كان هو قابلا لأبعاد أكثر من ذلك) شرح المقاصد
(في المكان) أي في الحيز الذي يخصه ويكون مملوءا به ، ويسمى هذا (أينا حقيقيا)

تابع المقولة الرابعة: الأين



وعرفوه أيضا بأنه: (هيئة تحصل للجسم بالنسبة إلى المكان) وليس هو نفس النسبة إلى المكان، بل النسبة إليه من لوازمه ؛ إذ كون الشيء في مكان..يلزمه ما ذكر، كما في شرح التجريد

ويطلق الأين مجازا على حصول الجسم فيما ليس حقيقيا من أمكنة، مثل الدار والبلد ؛ لوقوع كل منهما في جواب (أين)

والمتكلمون..

يعبرون عن الأين بالكون و يعترفون بوجوده وإن أنكروا وجود سائر الأعراض النسبية

ويحصرونه في أربعة أنواع
١- الاجتماع ٢- والافتراق
٣- والحركة ٤- والسكون
؛ لأن حصول الجوهر في الحيز..

١- إما أن يعتبر بالنسبة إلى جوهر آخر..فإما أن يكون بحيث..

أ- لا يمكن أن يتوسطهما ثالث..فهو الاجتماع ، وهو لا يُتصور إلا على وجه واحد

ب- أو يمكن أن يتوسطهما ثالث..فهو الافتراق ، الافتراقُ يُتصور على وجوه متفاوتة في القرب والبعد حتى تنتهي غاية القرب إلى المُجاورة التي هي الاجتماع وتسمى (المُماسة) أيضا

٢- أو لا..

فإن كان..

أ- مسبوقا بحصوله في حيز آخر..فهو الحركة ، فالحركةُ: (حصول أول في حيز ثان)

ب- وإن كان مسبوقا بحصوله في ذلك الحيز..فالسكون ، فالسكون: (حصولٌ ثانٍ في حيز أول)

تنبيهات:

وأولية الحصول في الحركة.. قد لا تكون تحقيقا بل تقديرا ؛ لجواز أن ينعدم المتحرك في انقطاع الحركة فلا يتحقق له حصول ثانٍ

أولية الحيز في السكون..قد لا تكون تحقيقا بل تقديرا ، كما في الساكن الذي لا يتحرك قطعا فلا يحصل في حيز ثان

مُناقشة:

إن قيل: إذا اعتبر في الحركة المسبوقية بالحصول في حيز..لم يكن الخروج من الحيز الأول حركةً مع أنه حركة وفاقا

أجيب: بأن الحصول الأول في الحيز الثاني..

من حيث الإضافة إليه..دخول وحركة إليه

ومن حيث الإضافة إلى الحيز الأول..خروج وحركة منه

مسائل:

(ذهب بعضهم إلى أن الأكوان لا تنحصر في الأربعة ؛ لجواز أن الله -تعالى- خلق جوهرا فردا ولم يخلق معه جوهرا آخر، فكونه في أول زمان الحدوث..ليس بحركة ولا سكون ولا اجماع ولا افتراق .

وأجيب عنه بأنه سكون ؛ لكونه مماثلا للحصول الثاني في ذلك الحيز وهو سكون بالاتفاق ،واللبث..أمر زائد على السكون غير مشروط فيه؛ وحينئذ فالأولى في طريق الحصر: أن يقال:

- إن كان حصولا أول في حيز ثان..فحركة
- وإلا..فسكون ، فيدخل في السكون..السكون في أول زمان الحدوث

ظاهر ما ذُكر: أن السكون هو الحصول الثاني من الحصولين في حيز واحد ؛ لكنّ الأقرب أن المراد أنه مجموع الحصولين كما يحمل قولهم: (الحركة: حصول في الحيز بعد الحصول في حيز آخر) على أنها مجموع الحصولين) هذا حاصل ما في شرح المقاصد

شرح الطوالع:(

أولاً:

- السكون عبارة عن: حصول الجوهر في آنين فصاعدا في مكان واحد
- والحركة عبارة عن: حصول في آنين فصاعدا في مكانين

ثانياً: اختلفوا في جواز خلو الجسم عن الحركة والسكون

فمن فسرهما بما ذُكر..جوزه ؛ إذ الجسم في أول زمان حدوثه..

- لا يكون ساكنا ؛ لكونه غير حاصل في مكان واحد في آنين
- ولا يكونُ متحركًا ؛ لأنه لم يحصل في ذلك الحيز بعد أن كان في حيز آخر

ومن فسر السكون بحصول الجسم في مكان..كان الجسم في أول زمان الحدوث ساكنا، وكان السكون بمعنى الكون لا نوعا منه).

مسائل:

المكان:

لغة: موضع كون الشيء -وهو حصوله-.

وهو يذكر، فيجمع على أمكنة، ويُؤنث بالهاء فيقال: (مكانة)، والجمع (مكانات)) ذكره في الصباح

واختلفوا في حقيقته اصطلاحا على ثلاثة أقوال:

قولان للحكماء

١- فقيل: هو (السطح الباطن الحاوي المُماس للسطح الظاهر من المحوى)

والسطح عندهم..عرض حال في الجسم متعلق بأطرافه دون أعماقه

٢- وقيل: هو (بعدٌ -أي امتداد- موجود ينفذ فيه الجسم بنفوذ بعده القائم به في ذلك البعد بحيث ينطبق عليه)

وقيل: هو (مفروض موهوم) ، وهذا القول للمتكلمين

مسائل:

- المواقف: (الجسم منطبق على مكانه)

؛ فكأنه مالئٌ له، والمكان محيط به مملوء منه، ولا يتصور إلا بالملاقاة..

إما بالتمام، بحيث إذا فرض جزء من المتمكن يفرض بإزائه جزء من المكان أو بالعكس؛ وتسمى المُداخَلة

فيكون المكان: (هو البعد الذي ينفذ فيه الجسم)، وينطبق البعد الحال فيه على ذلك البعد في أعماقه و أقطاره

وإما لا بالتمام، بل بالأطراف، بأن تكون أطراف الجسم ملاقية لمكانه دون أعماقه، وتسمى الملاقاة على هذا الوجه مماسة

فيكون المكانُ هو: (السطح الباطن من الحاوي الماس للسطح الظاهر من المحوى)

←فإذن المكان.. ١- إما السطح الحاوي ٢- وإما البعد، والبعدُ..

أ- إما مفروض موهوم ب- وإما موجود).

←السيد في شرح المواقف: (توضيح ذلك أن يقال: لما كان الجسم بكليته حالا في مكان مالئا له..

١- فلا يجوزُ أن يكون المكانُ أمرا غير منقسمٍ ؛ لاستحالة أن يكون الجسمُ المنقسم في جميع جهاته حاصلا بتمامه فيما لا ينقسم

وعليه: يكون المكان سطحا عرضيا ويجب أن يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته، وإلا..لم يكن الجسم مالئا له

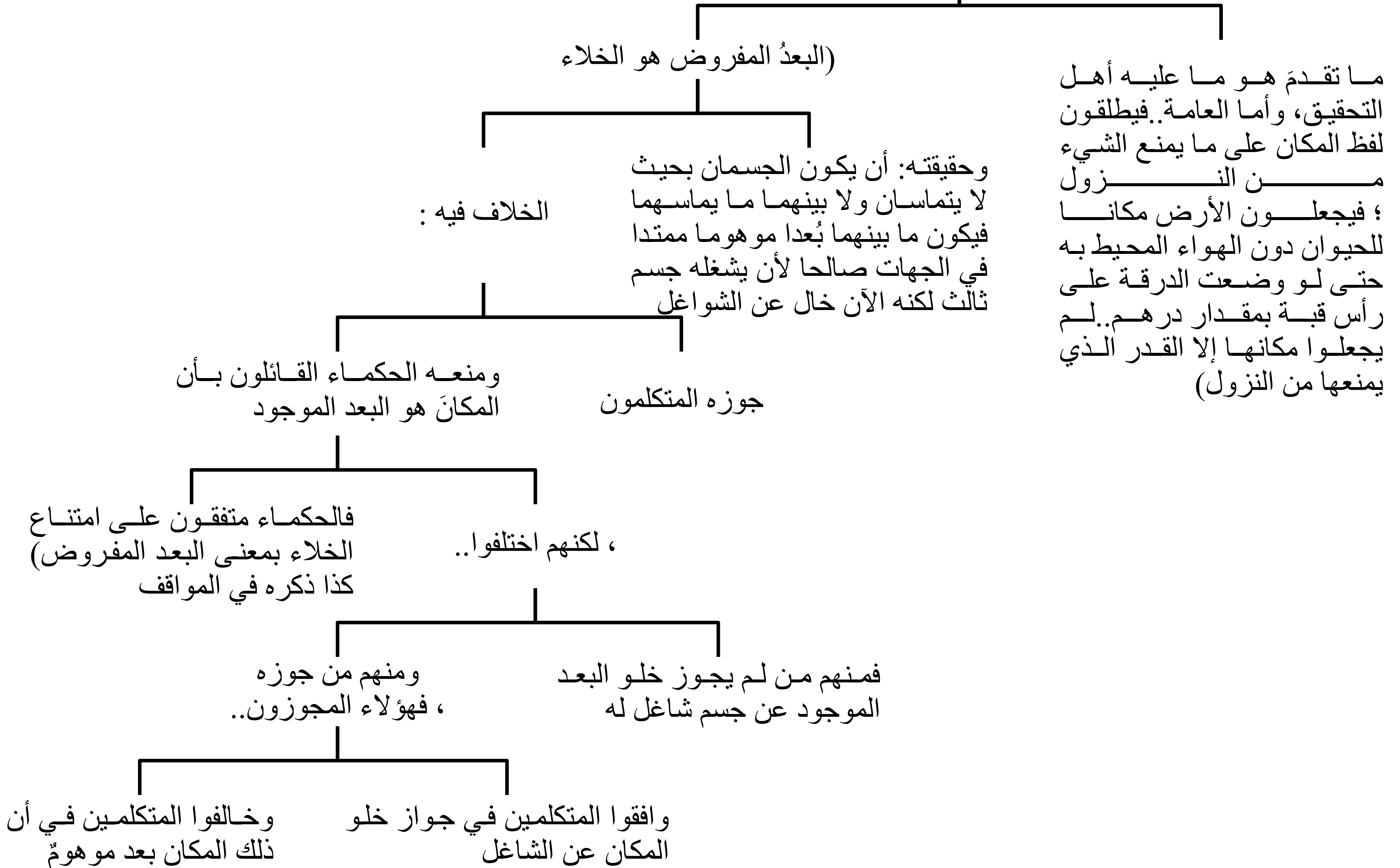
٢- ولا يجوزُ أن يكون أمرا منقسما في جهة واحدة -كالخط- ؛ لاستحالة كونه محيطا بالجسم في جهتين أو في الجهات كلها

وعليه: يكون المكان بعدا منقسما في جميع الجهات مساويا للبعد الذي في الجسم، بحيث ينطبق أحدهما على الآخر ساريا فيه بكليته ←فهذا البعد الذي هو المكان..

أ- إما أن يكون أمرا موهوما يشغله الجسم ويملؤه على سبيل التوهم، كما هو مذهب المتكلمين

ب- وإما أن يكون أمرا موجودا، ولا يجوز أن يكون بعدا ماديا قائما بالجسم؛ إذ يلزم من حصول الجسم فيه..تداخل الأجسام، فهو بعدٌ مجردٌ

←فلا مزية للاحتمالات على الثلاثة).


مسائل:
ما تقدمَ هو ما عليه أهل التحقيق، وأما العامة..فيطلقون لفظ المكان على ما يمنع الشيء من النزول ؛ فيجعلون الأرض مكانا للحيوان دون الهواء المحيط به حتى لو وضعت الدرقة على رأس قبة بمقدار درهم..لم يجعلوا مكانها إلا القدر الذي يمنعها من النزول)
(البعدُ المفروض هو الخلاء
وحقيقته: أن يكون الجسمان بحيث لا يتماسان ولا بينهما ما يماسهما فيكون ما بينهما بُعدا موهوما ممتدا في الجهات صالحا لأن يشغله جسم ثالث لكنه الآن خال عن الشواغل
الخلاف فيه :
جوزه المتكلمون
ومنعه الحكماء القائلون بأن المكانَ هو البعد الموجود
، لكنهم اختلفوا..
فالحكماء متفقون على امتناع الخلاء بمعنى البعد المفروض) كذا ذكره في المواقف
فمنهم من لم يجوز خلو البعد الموجود عن جسم شاغل له
ومنهم من جوزه ، فهؤلاء المجوزون..
وافقوا المتكلمين في جواز خلو المكان عن الشاغل
وخالفوا المتكلمين في أن ذلك المكان بعد موهومٌ

مسائل:

شرح المقاصد: فرق ابن سينا بين البعد والمقدار بأنَّ البعد هو الذي يكون بين نهايتين غير متلاقيتين ومن شأنه أن يتوهم فيه نهايات من نوع تينك النهايتين

وذلك كما في الجسم الذي لا انفصال في داخله بالفعل..

إذا فرضت فيه نقطتين..فما بينهما بعد خطي ولا خط

وإذا فرضت فيه خطين..فما بينهما بعدٌ سطحيٌّ ولا سطح

ذلك البعد الخطي..طول، والبعدُ السطحيُّ..عرض ←فقد وجد الطول بلا خط والعرضُ بلا سطح ولا يوجد خط بلا طول ولا سطح بلا عرض) ملخصاً

فرعان:

الأول: المكان قد يكون..

سطحا واحدا ، كالطير في الهواء

أو أكثر ، كالحجر الموضوع على الأرض فإن مكانه أرض وهواء

الثاني:

قد تتحرك السطوح كلها، كالسمك في الماء الجاري ، ولما كانت حركة السطح الذي هو المكان بالعَرَض لا بالذات..لم يلزم أن يكون المكان مكان آخر

وقد يتحرك بعضها، كالحجر الموضوع في الماء الجاري على الأرض

وقد لا يتحرك أصلا، كما في المواقف

المقولة الخامسة:
المتى

المقولة الخامسة: المتى

(مَتَى حُصُولٌ خُصَّ بِالأَزْمَانِ)

هـو: حصـولٌ) للجسـم خُص بالأزمانِ

والأزمـانُ جمـع زمـن، كـ(سبب وأسباب)

وينقسم المتى -كالأين- إلى..

١- حقيقي

وهو: كون الشـيء فـي زمان لا يفضل عليه

وذلـك ككـون الكسـوف فـــي ســـاعة معينـــة وكالصوم لليوم

تنبيهٌ:

الحقيقي من المتى..يجوز فيـــه الاشـــــتراك ، بأن تتصف أشياء كثيرة بالكون في زمان معين

وهذا بخلاف الأين في المكان الحقيقي

٢- وغير حقيقي

وهو: بخلاف الحقيقيّ

وذلك كالأسبوع والشهر والسـنة لمـا وقـع فــي بعض أجزائها

والزمنُ هو..

لغــــة: (مــــدة قابلـــة للقســـمة ، ولهذا يطلق على الوقت القليل والكثير) قاله في المصباح

(واختلفوا في حقيقتـه اصطلاحا على خمسة أقوال:

١ـ فقيل: إنـه جوهر مجرد مـن المــادة لا يقبـل العـدم لذاته،

٢ـ وقيل: الفلك الأعظم

٣ـ وقيـل حركـة الفلـك الأعظم

٤ـ وقيل: مقدار حركة الفلك الأعظم

٥ـ مــذهب الأشــاعرة أنـــه: متجدد معلوم يقدر بـه متجدد موهـــوم إزالـــة لإبهامـــه ، وقد بتعاكس بحسب ما هو متصور

فـإذا قيـل مـثلا : (متـى جـاء زيـد؟)..فيقـال: (عنـد طلـوع الشمس) إذا كان المخاطب مستحضراً الطلوع

وإذا قيـل: (متـى طلـوع الشمس؟)..فيقـال: (حين جـاء زيـد) لمن كان مستحضرا مجيء زيد) المواقف

المقولة السادسة: الإضافة

المقولة السادسة: الإضافة

(وَنِسْبَةٌ تَكَرَّرَتْ إضَافَةْ..نَحْوُ أبُوَّةٍ إخا لَطَافَهْ)

هـــي: (النســـبة المتكـــررة) ، أي: النســبة التــي لا تُعقَــلُ إلا بالقياس إلى نسبة أخرى معقولـة أيضا بالقياس إلى الأولى

بعض شيوخنا: (هذا دور معِيٌّ لا سبقيٌّ؛ فلا إشكال)

فخرج..

بتكـــرر النســـبة بـــالمعنى المــذكور..ســائر الأعــراض النسبية

وبتعقّل النسبتين معا..ما كان تعقلــه مســتلزما و مســتعقبا لتعقــــل شــــيء آخــــر ، كالملزومات البينة اللوازم، على أن هذا لا يرد إلا إذا كان تعقل اللوازم أيضا مستلزماً لِتعقل الملزومات

أمثلة:

١- (**الأبوّة**)، فهي نسبة تُعقل بالقياس إلى البنوة

٢- البنوة، وهي نسبة تُعقَلُ بالنسبة إلى الأبوة

؛ فالإضافة أخصُّ مِن مُطلَق النسبة

؛ وذلـك لأن الإضــافةَ تكـون فيهـا نسبة مـن جانـب كمـا إذا نسبنا المكان..

←وبهذا يمكنك الفرق بين النسبة والمضاف ،فاعقله وتحققه

إلى ذات المتمكن..فيحصل له هيئة هي (الأين)

وإن نسـبناه إلــى المـتمكن باعتبـار كونــه ذا مكــان..كــان الحاصــل منهــا مضــافا ؛ لأن لفظ المكـان قـد تضـمن نسبة معقولـة بالقياس إلى نسبة أخرى هي كون الشـيء ذا مكان -أي متمكن فيه-

فالمكانيـــة والمتمكنيـــة..مـــن مقولة الإضافة

وحصول الشيء في المكان..نسبة تعمل بـين ذاتـي الشـيء والمكـان لا نسـبة معقولـة بالقيـاس إلـى نسبة أخرى فليس من هذه المقولة

مُصْطفَى دَنْقَش

تنبيهات:

شــرح المواقــف: الإضافةُ...

قد يراد بها الأمر النسبي العـــارض كـــالأبوة ، ويســـمي هـــذا مضـــافا حقيقيا

وقد يراد بها الأمر الذي عرضت له الإضافة كذات الأب

وقـد يـراد بهـا مجمـوع الأمـرين ، أعنـي المجمـوع الحاصـل مـن الأمر الذي عرضت لـه الإضافة و مـــن الإضـــافة العارضـــة لـــه ، و يسمى ذلك مضافا مشهوريا).

شرح المقاصد: مـا وقـع فـي المواقف من أن نفس المعروض يسمى أيضـــا مضـــافا مشـــهوريا..خـــلاف المشـــهور ، نعم قد يطلق عليه لفظ المضاف بمعنى أنه شيء له الإضافة على مـا هو قانون اللغة).

ضابط حسن فاحفظه: إذا كـان أسم أحد المتضايفين يدُلُّ بالمتضمن علـى مـا لـه مـن الإضـافة إلـى شـيء آخـر..فـذلك الشـــــــــيء الآخـــــــــر..

١- إن أخـذ بحسـب الـذات..فـلا يحمـل مقولـــــــــة الإضـــــــــافة

٢- و إن أخذ من حيث إنه مضاف إلـى الشيء الأول..حصلت الإضافة

مثالـه (المكـان) فإنـه يـدل بالتضـمن علـى الإضـافة للمتمكن، فـ..

إذا اعتبـــر إضـــافته إلـــى ذات الممكن..كان من مقولة الأين

وإذا اعتبر إضافته إلى المتمكن من حيث إنه ذو المكان..كان من مقولة الإضافة

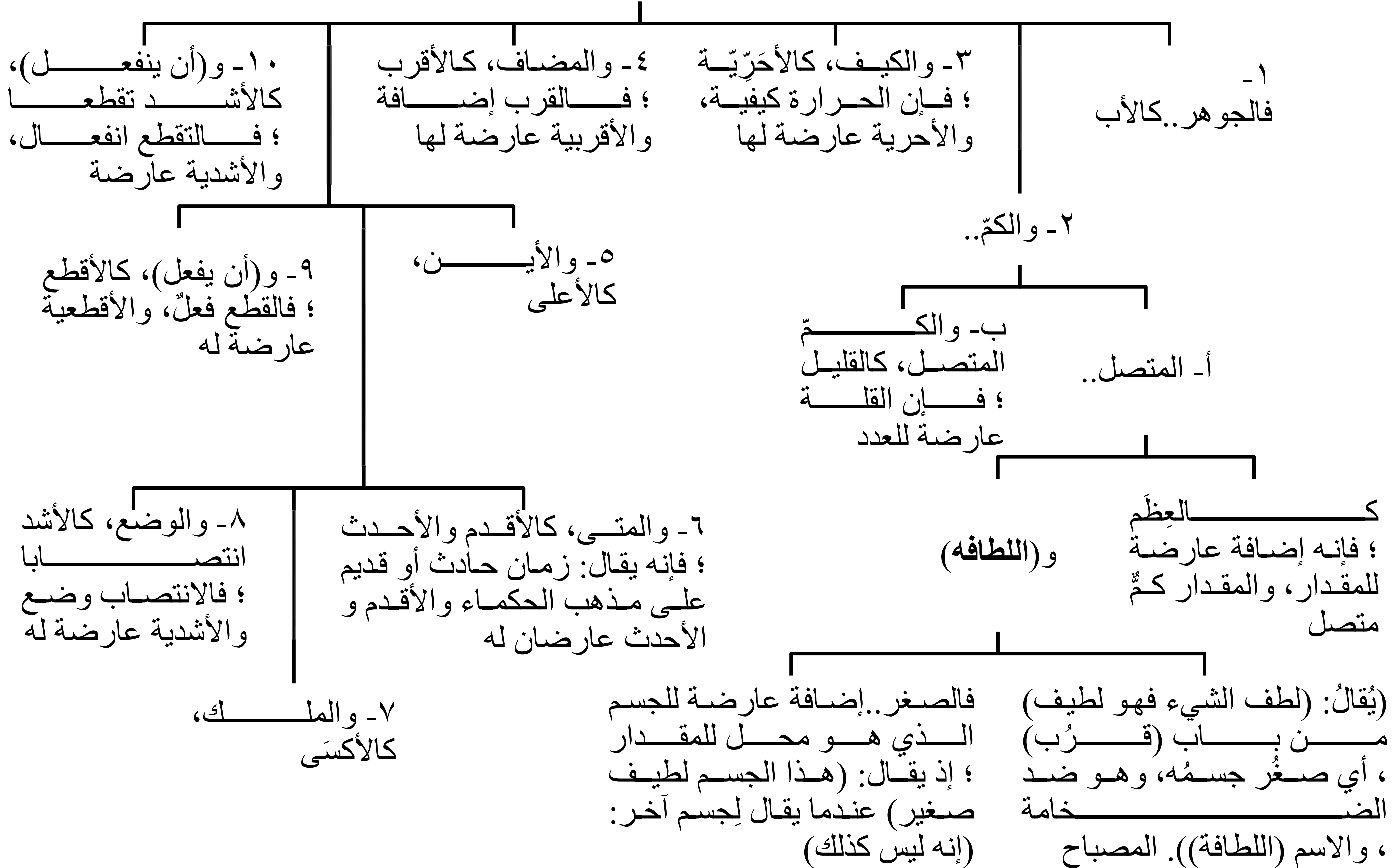
النسـبة التـي هـي المضـاف الحقيقي..

قـد تكـون متخالفـة فـي الجـانبين، كـالأبوة والبنـوة وكالكليـات الخمـس ؛ فإن الجنس مثلا نسبة لا تعقل إلا بالأخرى وهي النوع

وقــد تكــون متوافقــة فيهما نحو (**الإخاءُ**)

(وأصـله: مصـدر (آخيـت بـين الشيئين) ، وقد تقلب واوا علـى البدل فيقال (واخيت) كما قيل فـي (آسـيت): (واسـيت)). حكـاه ابن السكيت

وهــي لغــةُ الــيَمَن، ذكــره فــي المصـــــــــــــــــــــــباح ، وبه رد قول المختار: (إنها من كلام العامة)


تعرض الإضافة لجميع المقولات
١- فالجوهر..كالأب
٢- والكمّ..
أ- المتصل..
كالعِظَم ؛ فإنه إضافة عارضة للمقدار، والمقدار كمٌّ متصل
و(اللطافه)
(يُقالُ: (لطف الشيء فهو لطيف) من باب (قرُب) ، أي صغُر جسمُه، وهو ضد الضخامة ، والاسم (اللطافة)). المصباح
فالصغر..إضافة عارضة للجسم الذي هو محل للمقدار ؛ إذ يقال: (هذا الجسم لطيف صغير) عندما يقال لِجسم آخر: (إنه ليس كذلك)
ب- والكمّ المتصل، كالقليل ؛ فإن القلة عارضة للعدد
٣- والكيف، كالأحَرِّيّة ؛ فإن الحرارة كيفية، والأحرية عارضة لها
٤- والمضاف، كالأقرب ؛ فالقرب إضافة والأقربية عارضة لها
١٠- و(أن ينفعل)، كالأشد تقطعا ؛ فالتقطع انفعال، والأشدية عارضة
٥- والأين، كالأعلى
٩- و(أن يفعل)، كالأقطع ؛ فالقطع فعلٌ، والأقطعية عارضة له
٦- والمتى، كالأقدم والأحدث ؛ فإنه يقال: زمان حادث أو قديم على مذهب الحكماء والأقدم و الأحدث عارضان له
٨- والوضع، كالأشد انتصابا ؛ فالانتصاب وضع والأشدية عارضة له
٧- والملك، كالأكسَى

من خواص الإضافة..
أولاً: التكافؤ

أي التماثل في لزوم الوجود بالقوة والفعل في الخارج و الذهن، بمعنى أن كل واحدة منهما ملازمة للأخرى..

أمثلةٌ: كون المتضايفين موجودين..

في الوجود، فإذا وجدت إحداهما..وجدت الأخرى

وفي العدم، فإذا عدمت إحداها..عُدِمت الأخرى

بالقوة: كون الشخصين بحيث يكون من شأن أحدهما التقدم ومن شأن الآخر التأخر بحسب الإمكان

بالفعل: كون الشخصين بالفعل أحدهما أباً والآخر ابناً

مُناقشة:

أورد على جعل المتقدم و المتأخر متضايفين..أنهما لا يوجدان معا

وأجيب: بأن التضايف إنما هو بين مفهوميهما، وهما معا في الذهن، وإنما الافتراق بين الذاتين، وذاتا المتضايقين..

قد يوجد كل منهما بدون الآخر، كالأب والابن

وقد يوجد أحدهما بدون الآخر من غير عكس، العالم والعلم

وقد يمتنع كل منهما بدون الآخر، كالعلة مع معلولها الخاص

وأقسام التقدم خمسة:

١- تقدم بالزمان، على معنى أن المتقدم حصل في زمان لم يوجد المتأخر فيه، كتقدم ذات الأب على ذات الابن

٢- وتقدم بالذات والطبع، على معنى أن المتقدم يوجد بدون المتأخر دون العكس

كتقدم الجزء على الكل

٣- وتقدم بالعلة، كتقدم الشمس على ضوئها

٤- وتقدم بالمكان، كتقدم الإمام على المأموم إذا جُعل المبدأ المحراب

٥- وتقدم بالشرف، كتقدم العالم على الجاهل

من خواص الإضافة..

ثانياً: وجوب انعكاس كل واحد من المتضايقين إلى الآخر:

معنى ذلك:

يحكم بإضافة كل واحد من التمضايفين إلى صاحبه من حيث هو مضاف إليه ←فكما تقول: (الأب أبو الابن)..تقول: (الابن ابن الأب)

وإذا لم تعتبر الحيثية..لم يتحقق الانعكاس ؛ كما لو أضيف الأب إلى الابن من حيث هو إنسان ←فإذا قلت: (الأب أب إنسان)..لانتفى العكسُ فلا يقال: (الإنسان إنسان أب)

شرح المقاصد: (طريق معرفة الانعكاس..أن تنظر في أوصاف الطرفين، فما كان إذا وضعته ورفعت غيره بقيت الإضافة وإذا رفعته ووضعته غيره لم تبق الإضافة..فهو الذي إليه الإضافة

مثلا:

إذا اعتبرت من الابن البنوة مع نفي سائر الصفات..كان الأب مضافا إليه

وإذا رفعت البنوة مع اعتبار البواقي..لم تحقق الإضافة).

ثالثا: أنها إذا كانت مطلقة -أي غير معينة- أو محصلة -أي معينة في طرف-..كانت في الطرف الآخر كذلك

مثلا: النصف المطلق بإزاء الضعف المطلق وبالعكس ؛ فإذا حصلت النصفية في جانب..حصلت الضعفية في الجانب الآخر وبالعكس

والضعف المخصوص:

كأربعة بإزاء نصفه كاثنين

كالعشرين ضعف العشرة

فائدةٌ: ابن سينا: (تكاد الإضافات تنحصر في أقسام المعادلة..

التي بالزيادة
كالقاهر والغالب ،

والتي بالفعل والانفعال
كالقاطع والمنقطع ،

والتـــــــــــي بالمحاكـــــــــــاة
، كــــــالعلم والمعلــــوم والحســــن
والمحسوس فإن بينهما محاكاة

فالعلم بحكي هيئة المعلوم

والحس يحكي هيئة المحسوس) ملخصا

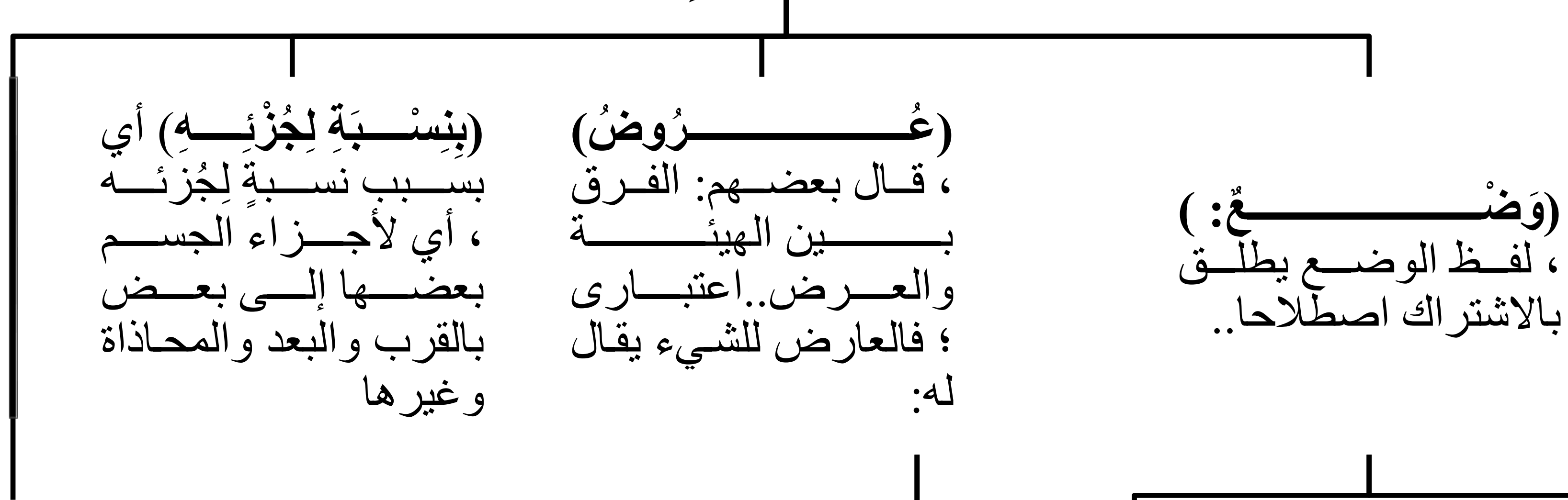


فائدة:
قال بعض المحققين: (العلمُ..
١- من مقولة الكيف عند المحققين
٢- ومن مقولة الانفعال والإضافة عند غيرهم
وهذا الاختلاف إنما نشأ من أنه في حال العلم بالشيء يحصل ثلاثة أشياء:
هي:
١- الصورة القائمة بالنفس، وهي الكيفية
٢- قبول النفس لها، وهو الانفعال
٣- إضافة خاصة حاصلة بين النفس وذلك الأمر المعلوم
فاختلفوا في أن العلم أي أمر من تلك الأمور؟
والمتكلمون لما نفوا الوجود الذهني وقيام الصورة بالنفس..يلزمهم أن يقولوا: (العلم عبارة عن الإضافة المذكورة) ؛ إذ لا يحصل عندهم من الأمور الثلاثة إلا الإضافة
وإنما اختار المحققون أن العلم من مقولة الكيف -وهي الصورة-..لأن العلم يوصف بالمطابقة وعدمها، والصورة تتصف بهما
وأما الانفعال..فلا وجه لاتصافه بالمطابقة وعدمها).
قال خسرو في حواشي التلويح: (التحقيق أن..
١- المعنى الحقيقي للفظ (العلم)..هو الإدراك
٢- ، ولهذا المعنى متعلق..هو المعلوم
٣- وله تابع في الحصول..يكون ذلك التابع وسيلة في البقاء وهو الملكة
، وقد أطلق العلم على كل منها إما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور
فإذا ذكر بلا تعرض لِلمتعلق..جاز إرادة كل من الثلاثة بحسب المقام
وأما إذا قرن بذكر المتعلق..تعين الأول).
السيد في حواشي الشمسية: (
إنما يصِحُّ جعل الإدراك انفعالا..إذا فسرناه بانتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشيء
وأما إن فسرناه بالصورة الحاصلة في النفس..فيكون من مقولة الكيف ؛ فلا يكون انفعالا أيضا، أي كما لا يكون فعلا).

المقولة السابعة:
الوضع

المقولة السابعة: الوضع

(وَضْعٌ: عُرُوضُ هَيْئَةٍ بِنِسْبَةٍ..لِجُزْئِهِ وَخَارِجٍ فَأَثْبِتِ..وَهَيْئَةٌ بِمَا أَحَاطَ وَانْتَقَلْ)



١- على كون الشيء مشارا إليه ، والنقطة بهذا المعنى..ذات وضع بخلاف الوحدة

٢- وعلى ما يعرض للكمّ المتصل، وهو كونه بحيث يمكن أن يفرض له أجزاء متصلة على الثبات ويشار إلى كل واحد منها، فيقال: (أين هو من الأجزاء)

(عرض)..باعتبار عروضه

و(هيئة)..باعتبار حصوله

(وبسبب نِسْبَتِهَا إلى **خارج)** ، أي الأمور الخارجية، كوقوع بعضها نحو السماء مثلا و بعضها نحو الأرض

وهو جزء من الوضع الذي هو من المقولات المرتسم بقولى (**عروض هيئة)** ، أي هيئة عارضة للجسم، فهو من إضافة الصفة لموصوفها

مُناقشة:

(وإنما اعتبرت هذه النسبة الثانية لئلا يلزم أن يكون القيام بعينه الانتكاسَ ؛ لأن القائم إذا قُلب..لم تتغير النسبة بين أجزائه مع أن وضعه قد تغير، فيكون وضع الانتكاس وضع القيام) كذا أفاده ابن سينا

واعترضه في بعض شارحي المواقف قائلا:

إن أراد بتغير وضعه تغير جنس الوضع..فممنوع

وإن أراد تغيرَ نوعِه..فمُسلَّم ، لكن لا يلزم من هذا اعتبارُ هذا القيد في ماهية أنواعه ؛ ولهذا قال الإمام الرازي: نحن نقول: الوضع هو الهيئة الحاصلة بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض كالمثلث والمربع المستدير ، ثم ذلك ينقسم إلى..

١- ما لا يعتبر فيه إلا في ذلك، كما في الأشكال

٢- وما يعتبر فيه نسبة الأجزاءِ إلى الخارج أيضا ، كالقيام والانتكاس ؛ فإنهما إنما يعتبران وصفين لأن الرأس في الأول محاذ للمحيط وفي الثاني بالعكس

←و بهذا يظهر فساد قول من زعم أن النسبة إلى الأمور الخارجية مشتركة بين جميع أنواع الوضع، وتميز بعضها عن بعض إنما هو بخصوصية إحدى النسبتين ؛ فإن الأشكال من حيث هي شكل..لم يعتبر فيها نسبة الأجزاء إلى الخارج).

وقال السيد في شرحه: (

لا يقال: اللازم مما ذكرتم..اشتراكهما -أي القيام والاستلقاء- في معنى الوضع الذي هو جنسهما، فجاز أن يفترقا بالفصل الحاصل من النسبة الخارجية

لأنا نقول: الجنس والفصل..يتحدان وجودا وجعلا، فكيف يتصور أن حصة من الجنس قارنت فصلا ثم فارقته إلى فصل آخر ؛ فالحقُّ إذن اعتبار النسبتين في ماهية الوضع).

قلت: توضيح ما ذكره السيد: رد ما يُقال إنه لا حاجة إلى اعتبار النسبة الثانية ؛ لافتراق هيئة القيام والانتكاس بالفصل الحاصل من النسبة الخارجية

وبيانه أن يقال: إن الفصل يتحد مع جنسه في الوجود، كالنطق للحيوان والصهيل له ؛ فهو غير طارٍ عليه ، والفصل الحاصل من النسبة الخارجية للانتكاس مثلا عارض ←فلو اعتبرناه..لزم أن جهة من الجنس -أعني الوضع- قارنت فصلا مستفادا من الهيئة الخارجية للقيام مثلا ثم فارقته إلى فصل آخر حاصل من النسبة الخارجية عارضٍ للانتكاسٍ؛ فتدبر

(جرى في الوضع التضاد والشدة والضعف

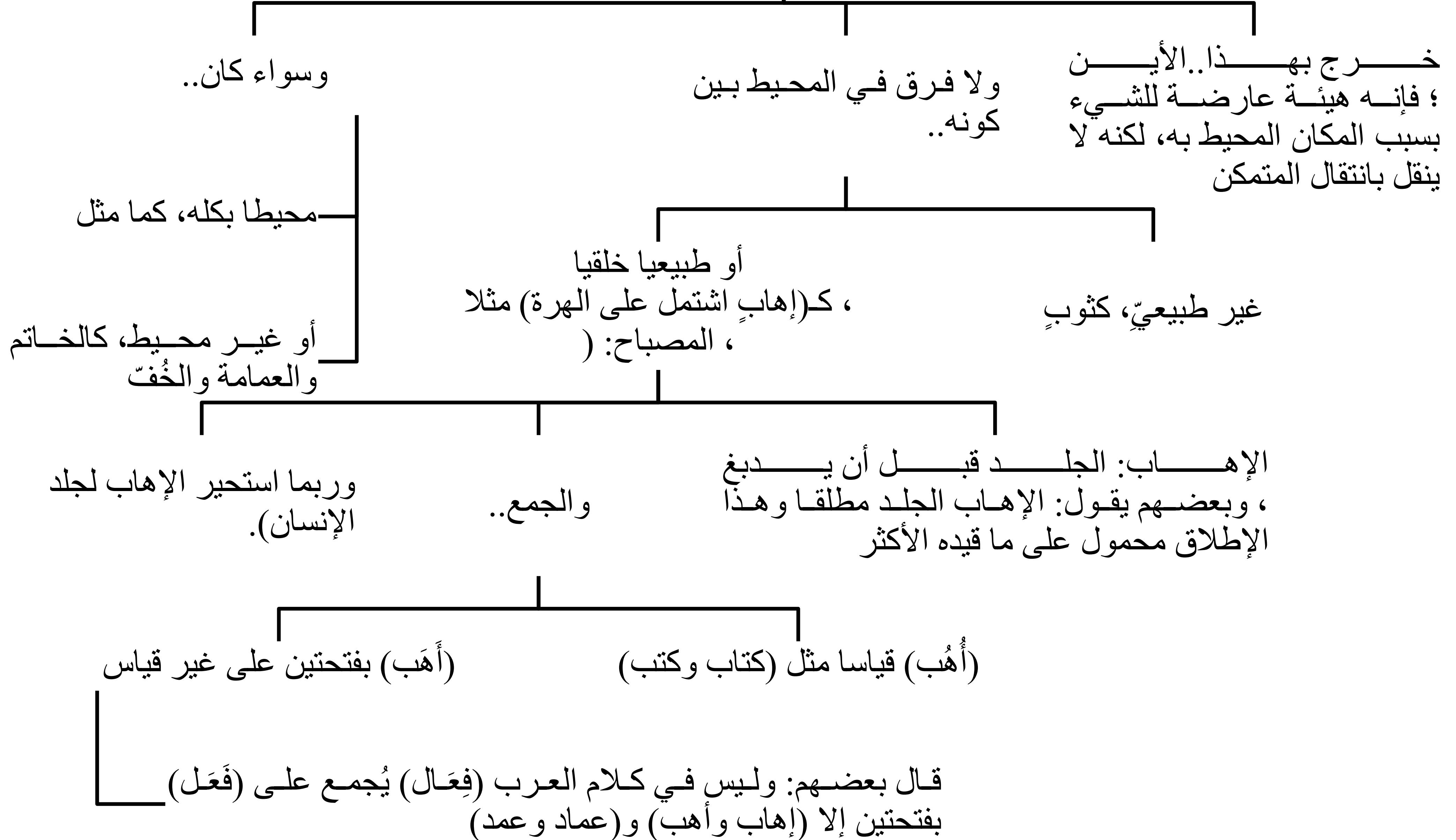
فوضعُ الإنسان ورجلاه على الأرض ورأسه في الهواء..معتاد لوضعه إذا كان بالعكس من ذلك
؛ لأنهما أمران وجوديان يتعاقبان على موضوع واحد ولا يجتمعان فيه وبينهما غاية الخلاف
، والشيء قد يكون أشد انتصابا وانحناء من غيره) قاله في شرح التجريد

المقولة الثامنة:
المِلك (الجِدَة = لَهُ)

(مِلْكٌ كَثَوْبٍ أو إِهَابٍ اشْتَمَلْ)

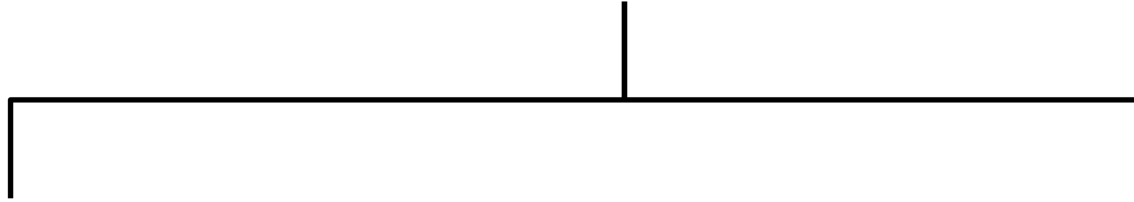
هو: عُروض هيئةٍ للجسمٍ بسبب..

١ـ الذي أحاط به ٢ـ وبانتقاله



المقولة التاسعة:
(أن يفعَلَ)

المقولة التاسعة: (أن يفعَل)
(أَنْ يَفْعَلَ التَّأْثِيرُ)

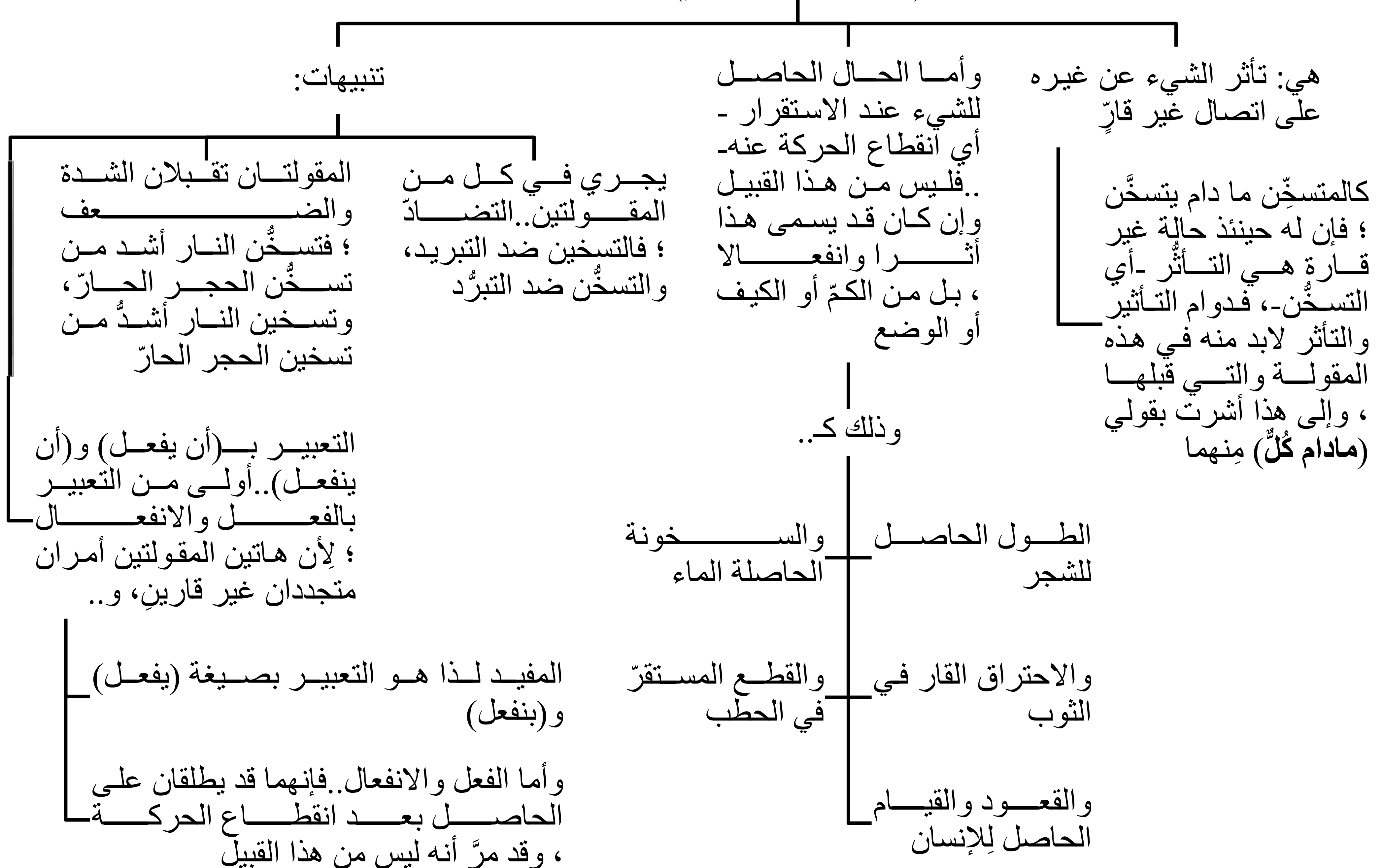


هي: تأثير الشيء في غيره على اتصال غير قارٍّ

وأما الحامل للفاعل قبل التأثير وبعده -كقوة النار-..فإنه يسمى إحراقا

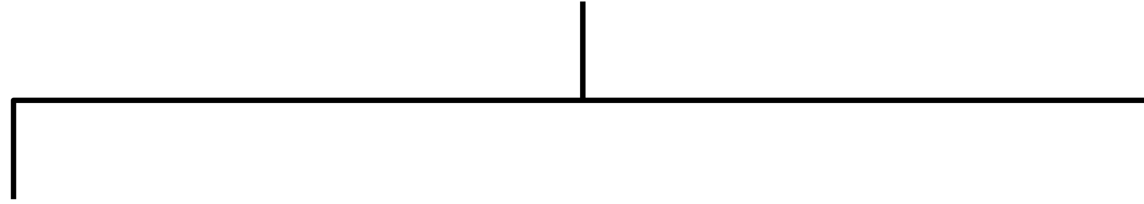
وذلك كالمُسخِّن ما دام يُسَخِّنُ ؛ فإن له ما دام يُسَخِّنُ حالة غير قارة، هي التأثير في التسخين

المقولة العاشرة:
(أن ينفَعِلَ)


المقولة العاشرة: (أن ينفَعِلَ)
(أنْ يَنْفَعِلاَ..تَأَثُّرُ مَا دَامَ)
هي: تأثر الشيء عن غيره على اتصال غير قارٍّ
كالمتسخِّن ما دام يتسخَّن ؛ فإن له حينئذ حالة غير قارة هي التأثُّر -أي التسخُّن-، فدوام التأثير والتأثر لابد منه في هذه المقولة والتي قبلها ، وإلى هذا أشرت بقولي (مادام كُلٌّ) مِنهما
وأما الحال الحاصل للشيء عند الاستقرار -أي انقطاع الحركة عنه- ..فليس من هذا القبيل وإن كان قد يسمى هذا أثرا وانفعالا ، بل من الكمّ أو الكيف أو الوضع
وذلك كـ..
الطول الحاصل للشجر
والسخونة الحاصلة الماء
والاحتراق القار في الثوب
والقطع المستقرّ في الحطب
والقعود والقيام الحاصل لِلإنسان
تنبيهات:
يجري في كل من المقولتين..التضادّ ؛ فالتسخين ضد التبريد، والتسخُّن ضد التبرُّد
المقولتان تقبلان الشدة والضعف ؛ فتسخُّن النار أشد من تسخُّن الحجر الحارّ، وتسخين النار أشدُّ من تسخين الحجر الحارّ
التعبير بـ(أن يفعل) و(أن ينفعل)..أولى من التعبير بالفعل والانفعال ؛ لِأن هاتين المقولتين أمران متجددان غير قارينِ، و..
المفيد لذا هو التعبير بصيغة (يفعل) و(بنفعل)
وأما الفعل والانفعال..فإنهما قد يطلقان على الحاصل بعد انقطاع الحركة ، وقد مرَّ أنه ليس من هذا القبيل

الْخاتمةُ

(كَمَُـِـلاَ) بمعنى (تمَّ)



المصباح: (كمل الشيء ولا من باب قعد و الامم الكمال و يستعمل في الذوات والصفات بقال كل إذا تمت اجزاؤه ومحاسنه، وكل من أبواب قرب وضرب وتعب لغات لكن باب تعب اردوها اه

وفيـه مـن أنـواع البـديع..حسـن الأختـام ، وهو أن يأتي المتكلم بما يدل على انتهاء الكلام

فنسأل الله سبحانه و تعالى أن يرزقنا بفضله حسن الختام، ويدخلنا الجنة دار السلام بجاه سيدنا ومولانا محمد وسائر الأنبياء والملائكة الكرام عليه وعليهم وعلى جميع أتباعهم أفضل الصلاة والسلام

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

وكان الفراغ من تأليف هذا الشرح يوم الخميس المبارك لست مضت من ربيع الأول الذي هو من شهور سنة ١١٨٢، ألف و مائة واثنين وثمانين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام